المفوضية الوطنية الإرترية للتغيير الديمقراطى

اللجنة السياسية

الميثاق الوطني السياسي للمجلس الوطني الإرتري الانتقالي

المقدمة :

مرت أكثر من عشرين عاما على إعلان استقلال اريتريا الذي مهر بدماء عشرات الآلاف من الشهداء عبر جميع مراحل نضالنا الوطني من أجل إقامة وطن حر ينعم فيه شعبنا بسيادة وطنية تصان فيه كرامته وتبنى فيه مستقبل أجيال تنهض بهذا الوطن، وتلحق به بركب التقدم والازدهار مثله مثل الشعوب الحرة.

لقد كانت التحديات التي واجهت شعبنا في مسيرته النضالية الطويلة تحديات كبيرة ناتجة عن تكالب أطماع القوى الاستعمارية الكبرى نتيجة للأهمية الإستراتيجية لموقع بلادنا على البحر الأحمر، ثم تزاوجت تلك الأطماع مع أطماع توسعية لقوى إقليمية. ولم تلن عزيمة الشعب الاريتري أمام تلك المؤامرة المركبة وأبعادها المتعددة الجوانب على الرغم من اختلال التوازن بشكل كبير لصالح القوى المعادية.

ففي مرحلة النضال السلمي في منتصف القرن الماضي، والتي وسمت بمرحلة حق تقرير المصير اثبت شعبنا وحدة الصف الوطني والتخندق تحت شعار الاستقلال الوطني كحق مشروع تكفله المواثيق الدولية.

واسقط بذلك مراهنة القوى المعادية على إمكانية طغيان التناقضات الثانوية للشعب الاريتري على مرتكزات الوحدة الوطنية وأسس التعايش بين مكوناته، وراحت أحلام القوى الاستعمارية في إيجاد غطاء شرعي لأطماعها العدوانية أدراج الرياح، واضطرت هيئات تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة لمعرفة رغبة شعبنا إلى التسليم بحقيقة تلك الإرادة لشعبنا بكل مكوناته والمتمثلة بالانحياز التمام لخيار الاستقلال الوطني وليس خيار الانضمام إلى إمبراطورية إثيوبيا.

ولما كانت القوى الاستعمارية تخطط من الناحية الفعلية للحيلولة دون إقامة دولة اريترية مستقلة طبقا لما تقتضيه مصالحها الإستراتيجية كما جاء في اعترافات "جون فوستر دالاس" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، وبعد أن فشلت هي وحلفاؤها في صناعة غطاء مزور لمؤامرة ضم اريتريا إلى الإمبراطورية الإثيوبية بالرغم من العمليات الإرهابية التي أدت إلى استشهاد رموز وطنية من أمثال عبد القادر كبيري و....،

لجأت قوى الاستعمار إلى التحايل(بسيناريو الاتحاد الفدرالي المشئوم) تحت مبررات واهية تمهيدا لتمرير مؤامرة الضم في ظل معطيات مختلفة تصنع على يدها.

وبعد تمرير خدعة الاتحاد الفدرالي المزعوم عملت حكومة(هيلي سلاسي)بتسابق مع الزمن لضرب الوحدة الوطنية بإزكاء نار الفتنة بأصابع عملائها المحليين من ناحية ،وبممارسة إرهاب الدولة على القوى الوطنية

وأحزابها الوطنية، وترويع الجماهير، وتخريب بنيات الاقتصاد الاريتري التي كانت أكثر تقدما عن مثيلاتها في إثيوبيا من ناحية أخرى.

وبعد إنضاج الظروف الموضوعية للانقضاض على مشروع(الاتحاد الفدرالي) أعلن الإمبراطور(هيلي سلاسي) ضم اريتريا إلى إثيوبيا وسط تواطؤ دولي أحجمت خلاله منظمة الأمم المتحدة عن التصدي للانتهاك الإثيوبي لمشروع(الفدرالية)الذي فرض بضماناتها.

وجاء رد فعل الشعب الاريتري على تلك المؤامرة بإعلان الكفاح المسلح من أجل تحرير الأرض والإنسان الاريتري من دنس الاستعمار الإثيوبي وتأمر القوى الدولية.

انخرط شعبنا بكل مكوناته وفئاته الاجتماعية في حرب تحرير شعبية استمرت أكثر من ثلاثة عقود توجت بتحرير الأرض الاريترية من الاحتلال الإثيوبي.

وقد مرت حرب التحرير الاريترية بمنعطفات حرجة لم تكن أصابع القوى الاستعمارية بعيدة عن إنتاجها، وان تعددت فصول تلك المنعطفات بتعدد أصابع تلك القوى التي تحالفت مع الأطماع الإثيوبية في تلك الفترات .إلا أنها تحطمت أمام صمود الشعب الاريتري وقواه الثورية بل أكثر من ذلك كانت لضربات الثورة الاريترية لجيش الاحتلال الإثيوبي صدى ألهمت قوى ثورية في إثيوبيا لتنتفض في وجه الطواغيت وحلفائهم وتحدث تغييرا جذريا ليس في نظام الحكم فحسب بل في الفكر السياسي الإثيوبي الذي ارتقى إلى مستوى الإقرار بحق الشعب الاريتري في الاستقلال.

وناضلت قوى التغيير الإثيوبي جنبا إلى جنب مع ثوار اريتريا وصنعت حقائق ومعطيات جديدة في المنطقة، وفي العلاقة بين الشعبين الاريتري والإثيوبي.

وكما تطرقنا إلى الجوانب المشرقة والملاحم التي صنعت انتصار الثورة الاريترية حتى تحرير كامل التراب الوطني، فانه لابد لنا أن نتناول بالتحليل الموضوعي المنعطفات الحرجة التي مر بها النضال الاريتري خاصة في مرحلة حرب التحرير.

نشير فيها إلى العوامل الذاتية في أزمة الثورة التي أفضت إلى إنتاج النظام الدكتاتوري الحاكم، لأنه ليس نبتا (شيطانيا) إنما إفراز لواقع سياسي واجتماعي كامن في ساحتنا وصاحب ثورتنا،وذلك بهدف استشراف سبل تمتين الوحدة الوطنية وأسس التعايش بين مكونات شعبنا، وبناء وطن يستوعب الجميع ويكفل حقوق كل المكونات في ظل تعايش سلمي بينها.

إن واقع التعدد العرقي والثقافي والديني ليس حالة تنفرد بها اريتريا بل هو شأن كل دول العالم تقريبا.

ولا تبرر بالضرورة استدامة الأزمة السياسية بصورة تسفر إلى انقسامات وصراعات تقعدنا عن التقدم إذا ما توفرت الإرادة لدى القوى السياسية والقيادات الوطنية للانخراط في حوار جدي يستهدف التغلب على التناقضات بحلول واقعية لازمة الثقة بين مكونات الشعب الاريتري.

ولابد لنا أن نعترف بان الثورة الاريترية فشلت في معالجة الأزمة السياسية التي صاحبتها والمتمثلة في أزمة الثقة بين مكونات الشعب الاريتري مما أدى إلى انشقاق جبهة الاريترية لعدة فصائل متناحرة احتكمت إلى السلاح لحسم الصراع على قاعدة احتكار القرار الوطني والاستئثار بمكاسب الثورة.

وفي خضم صراع التسابق بين فصائلها للسيطرة على الأرض والانفراد بالقرار الوطني جاء تحرير كامل التراب الوطني من الاحتلال الإثيوبي على يد تنظيم الجبهة الشعبية في مرحلة تعمقت فيها الأزمة السياسية في ساحتنا وأخذت أبعاد اجتماعية وثقافية خطيرة.

وبدلا من طي صفحة صراعات مرحلة حرب التحرير والسعي لتحقيق مصالحة مع الفصائل الأخرى من اجل العمل لخلق توافق اجتماعي بين كل المكونات الطائفية والعرقية من خلال معالجة التناقضات والتباينات السائدة بينها، واصل نظام الجبهة الشعبية نهجه الاقصائي بإنكار دور قوى الثورة الأخرى في إلحاق الهزيمة بالاحتلال وقام بفرض هيمنة ثقافة أحادية، وفرض هيمنة اقتصادية لحزب الجبهة الشعبية الذي احكم سيطرته المطلقة على كل الموارد وشرايين الاقتصاد في البلاد بدلا من تحقيق طفرة تنموية اقتصادية واجتماعية تزيل التناقضات.

لتأخذ التناقضات والتباينات بين مكونات الشعب الاريتري أبعادا اجتماعية ذات صور طائفية وعرقية تهدد وحدتنا واستقلالنا الوطني.

وإزاء هذه الحقائق تجد قوى المعارضة الاريترية نفسها أمام مسئولية تاريخية واختبار صعب لقدرتها في إخراج وطننا وشعبنا من عنق الزجاجة إلى رحاب الحرية والتوافق بين مختلف المكونات العرقية والدينية والثقافية حتى يتمكن شعبنا من الانطلاق نحو بناء الوطن وترسيخ الاستقلال الوطني بكل مضامينه.

إن التحول الديمقراطي المنشود لا يمكن أن يتحقق في غياب التوافق بين مختلف مكونات شعبنا، ولا يمكن أن يتحقق في غياب العدالة وفي ظل أزمة الثقة المتبادلة بين هذه المكونات .

وحتى لا يصبح شعار التحول الديمقراطي مجرد شعار يعبر عن أشواق كما كان شعار التحرير من قبل فجاء تحرير الأرض مقترنا بتواصل معاناة شعبنا بصورة مضاعفة، ينبغي أن لا يخذل شعبنا من فكرة التحول الديمقراطي كما خذل من فكرة الاستقلال لتحولها إلى مجرد شعار أفضى إلى النقيض لتطلعاته.

وعلى قوى المعارضة الاريترية أن تجعل من التحول الديمقراطي فكرة عملية تحقق التوازن لمعاني الاستقلال والحرية وترسيخ قيم العدل والعدالة وما يترتب عليها من استحقاقات للشعب الاريتري بكل مكوناته.

ومن اجل تحقيق التحول الديمقراطي في اريتريا تعلن قوى المعارضة الاريترية المتمثلة في المؤتمر الوطني الجامع الذي عقد / / 2011م إنشاء المجلس الوطني الإرتري الانتقالي،منطلقا من الميثاق الوطني السياسي التالي:

الفصل الاول: تعريف الميثاق :

هو ملامح وتصورات عامة للمنطلقات و البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها وهو العقد الملزم للجهات المصادقة عليه في مرحلة التغيير الديمقراطي والمرحلة الانتقالية ،آخذين في الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية .

الفصل الثاني: المنطلقات:

1. صيانة السيادة الوطنية و المحافظة على وحدة إرتريا أرضا وشعبا بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليا .
2. المحافظة على الوحدة الوطنية الإرترية التي كرستها عقود من النضال الوطني البطولي وتعزيزها.
3. الإقرار بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان ، و تحقيقا للعدل والمساواة بين كافة مكونات المجتمع الإرتري .
4. المواطنة أساس الحقوق والواجبات ، والمواطنون متساوون أمام القانون
5. الإقرار بالتعدد الديني والثقافي والقومي وتأكيد احترام هذا التنوع بغية ترجمة مضامين الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية على أرض الواقع .
6. الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان ، ومنها : (حرية الاعتقاد ، والعبادة ، والرأي ، والتعبير، والنشر، والتنظيم ، والتملك، والتنقل ، وغيرها من الحريات العامة و الشخصية، وتضمينها في الدستور).
7. اعتبار الدين والثقافة والقومية مكونات أساسية لهوية الشعب الإرتري ووجدانه الجمعي ، وتبعاً لذلك حماية كافة الحقوق الدينية والسياسية والاجتماعية لكافة فئات الشعب الإرتري ، بمختلف معتقداته الدينية .
8. الحماية الدستورية في تبني أي تنظيم أو حزب إرتري البرنامج السياسي الذي يراه صالحاً للحكم ، واحترام حقه المبدئي لإقناع الشعب به .
9. الشعب مصدر السلطة يمارسها عبر نوابه المنتخبين.
10. اللغات الارترية كلها وطنية ومتساوية ، ومن بينها اللغتان العربية،والتجرينة و هما اللغتان الرسميتان في ارتريا ، كما يحق للقوميات الارترية تطوير لغاتها
11. النضال والالتزام بإقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية دون استثناء لاحد .
12. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، وفصل السلطات الثلاث : التشريعية ، التنفيذية ، والقضائية ، واستقلال القضاء.
13. الإقرار بنظام لا مركزي دستوري وينص على ذلك في الدستور الإرتري القادم.
14. الأرض ملك لأهلها ، وكل أرض انتزعت بغير حق تعود لأصحابها بإجراءات تنفيذية وقانونية .

15. رفض ومناهضة كافة أنواع التمييز ، سواء كان على أساس الدين أو الثقافة أو العرق ، مع الالتزام بإزالة كافة أنواع الظلم عن المرأة ومحاربته .
16. بما أن حق تقرير مصير القوميات من الحقوق الديمقراطية فانه ينبغي أن ينظر إليها بعناية في ظل الدولة الارترية الواحدة في دستور ارتريا القادم.

17 - انتهاج سياسة خارجية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وتحقق فيها الرفاهية والسلام انطلاقا من مبادئ التعاون والحرص على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل مع دول وشعوب المنطقة.

الفصل الثالث: الأهداف العامة للمجلس الوطني الإرتري

1 - تغيير النظام الديكتاتوري وإزالة الظلم الذي مارسه النظام بكافة أنواعه وأشكاله .

2 - بناء الدولة الإرترية الحديثة وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار العدالة الاجتماعية.
3 - تحقيق الديمقراطية في ممارسة السلطة وإقرار الحريات العامة والخاصة والتداول السلمي للسلطة.
4 - المحافظة على الوحدة الوطنية الإرترية التي كرستها عقود من النضال الوطني البطولي.
5 - السعي لبناء الثقة بين مكونات الشعب الاريتري، ونشر ثقافة التعايش السلمي وتأصيل قيم الديمقراطية والحريات.
6 - ترسيخ قيم الديانات السماوية وكل الموروثات الثقافية البناءة لتستمد منها الدولة فكر التعايش بين مختلف الأديان والثقافات .

الفصل الرابع: الوسائل النضالية:

1. العمل بكل الوسائل المشروعة والمتاحة .
2. تصعيد المقاومة ضد نظام (هقدف) بكل الوسائل التي يمكن أن ينصاع لها.
3. اعتماد نهج الحوار في حل الخلافات والمنازعات البينية على الصعيد الارتري.

الفصل الخامس: البرامج السياسية

يهدف الميثاق الوطني السياسي الي التوافق حول البرامج السياسية التالية وتحقيقه في مرحلتي: التغيير الديمقراطي (النضال) والمرحلة الانتقالية التي تعقب سقوط النظام الديكتاتوري:

اولا: مرحلة التغيير الديمقراطي:

نظرا لاهمية المرحلة وحساسيتها فانها تقتضي التوافق حول البرامج والوسائل والاليات التي تنظم العلاقات وتضبط االممارسات وتوحد الجهود وتجسد الارادة والفعل المشترك في المجالات التالية:

المجال السياسي والدبلوماسي:

1. توحيد الارادة السياسية وتنسيق الجهود في كل المستويات.
2. ازالة ازمة الثقة التي خيمت فترة طويلة على ساحة المعارضة الارترية.
3. تشجيع التحالفات السياسية و تقليل مساحة الاختلاف والافتراق والتركيز علي مساحة التلاقي والاتفاق بما في ذلك الاندماج بين التنظيمات المتقاربة.
4. تني خطاب سياسي يحفز على مشاركة ودعم كافة أنواع وفئات المجتمع الارتر ي لقوى التغيير الديمقراطي.
5. ترسيخ المفاهيم والممارسات الديمقراطية في المظلة الجامعة والجبهات والتنظيمات والاحزاب.
6. رسم خطة للعمل الدبلوماسي ترتكز على المصداقية والجدية وانتهاج دبلوماسية بناءة ومثمرة ومؤثرة.
7. التوافق علي ملامح الخطاب السياسي الخارجي ومراعاة المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة انطلاقا من الندية والتكافؤ.
8. دعم اللوبيات المحلية من خلال الجاليات والمنظمات المدنية والعلاقات الشخصية والاستفادة من المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

المجال الجماهيري والاعلامي:

1. استنهاض كافة الجماهير في الداخل والخارج لتسريع خطي التغيير الديمقراطي في ارتريا.
2. الاهتمام بمعاناة الجماهيرفي مناطق اللجوء والشتات بتقديم الخدمات الصحة والتعليمية وتسوية اوضاعهم القانونية.
3. انشاء مظلات جامعة للاتحادات والنقابات المختلفة واعطائها الدور المهني الحقيقي.
4. رسم سياسة اعلامية واضحة الاهداف والمعالم تعكس حجم التحدي الذي تواجهه المعارضة.
5. تجاوز التناقضات الثانوية وتوحيد الرسالة الاعلامية والتركيز علي الاهداف الاساسية وعدم الانجرار وراء القضايا الانصرافية.
6. تطوير مختلف وسائل العمل الإعلامي والسعي لإيجاد فضائية خاصة تعمل على عكس أهداف المعارضة وإيصال معاناة الشعب الإرتري وكشف ممارسات النظام الإرتري وانتهاكاته لحقوق الإنسان .

المجال العسكري والامني:

1. التقييم المستمر لاستخدام القوة والتركيز علي العمليات النوعية التي تضرب آليات القمع التي يستخدمها النظام للإرهاب والسيطرة على شعبنا ومقدراته.
2. السعي لتوحيد الأجنحة العسكرية للمعارضة وادماجها في الجيش الوطني حال التغيير الديمقراطي في البلد.
3. مناشدة جيش الدفاع الارتري لينضم إلى إرادة الشعب في تغيير النظام.

المجال الاقتصادى:

1. وضع خطط غير تقليدية لاستجلاب الدعم واستكشاف مصادر التمويل والسعي الى تجفيف منابع الدعم والتمويل للنظام.
2. البحث عن مشاريع استثمارية تكون قادرة علي تمويل انشطة المعارضة
3. التعاون مع منظمات غير حكومية والدخول معها في شراكات بما يخدم الاهداف المشتركة.
4. اقامة صندوق وطني لدعم نشاطات المعارضة الارترية .

ثانيا : المرحلة الانتقالية :

هى المرحلة التى تلى سقوط نظام الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، وتمتد الى فترة اقامة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

في سعي المجلس الوطني الارتري الانتقالي لتحقيق التحول الديمقراطي ، وإقامة دولة الدستور والقانون ، والحريات في المرحلة الانتقالية بتحقيق البرامج التالية :

اولا: على الصعيد السياسي والدستوري:

1- إقامة حكومة وحدة وطنية انتقالية تشارك فيها كافة قوى التغيير.

2- تعمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على حفظ النظام وحماية الوطن من الانزلاق إلى الفوضى.

3- تعمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على إلغاء القوانين المقيدة للحريات وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وغيرهم من المدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان ودعاة التحول الديمقراطي، وإعادة هيكلة الاجهزية الأمنية والقوات النظامية بما يتوافق مع أسس الحريات وحقوق الإنسان. و عقد مؤتمر وفاق وطني تشارك فيه كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، تبحث فيه القضايا المصيرية.

4-تعمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على معالجة كل أسباب التوتر مع دول الجوار وتمهد لحل القضايا العالقة بينها وبين اريتريا بطرق سلمية.

5- تعمل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على إقامة آليات الانتقال إلى الحكم الدستوري من خلال:

أ مفوضية قانون الأحزاب السياسية.
ب مفوضية دستور مؤقت.
ج-مفوضية تنظيم انتخابات عامة.
د- إقامة مفوضية إعادة اللاجئين والمهاجرين إلى مناطقهم.
ه- إقامة مفوضية الإحصاء السكاني.

6-تسليم السلطة إلى القوى السياسية المنتخبة بعد إجراء الانتخابات تحت مراقبة دولية.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي:

1. وضع خطة شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني مستفيدين في ذلك من كافة الموارد والخبرات .
2. انقاذ الشعب الارتري من خلال برامج اسعافية لسد الفجوة القائمة والناجمة عن الفراغ في حال زوال النظام.
3. اعتماد سياسة اقتصادية تحقق العدالة والتنمية المتوازنة.
4. اعتبار الخدمات الاساسية والمعادن بانواعها ملكا للدولة.
5. اقامة مختلف الصناعات وتوسيعها.
6. اقامة نظام مصرفي حديث مع تأمين تعدده.
7. ضمان وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع إعطاء الاستثمار الوطني الأفضلية.

ثالثا: على الصعيد الاجتماعي:

1. سن القوانين اللازمة لرعاية الأسرة و الأمومة والطفولة .
2. تمكين المرأة من ممارسة دورها والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية وحرية التملك والعمل.
3. وضع سياسة تعليمية تراعي التنوع الثقافي والديني والقومي وبناء المنهج التعليمي على ذلك.
4. تحديد المرحلة التعليمية التي يكون فيها التعليم إلزاميا للنجسين .
5. تكوين اتحادات ونقابات تنظم شئونهم وترعي مصالحهم،
6. اعادة اللحمة بين الشعب في المناطق المختلفة من خلال برامجة مدروسة تصحيحا لما احدثه نظام (هقدف) من اخلالات أضرت بالوحدة الوطنية.

رابعا:على الصعيد العسكري :

1. العمل علي جعل المؤسسات العسكرية والأمنية والشرطية وطنية تعكس التنوع الارتري اعتبارها مؤسسات وطنية محترفة.
2. النأي بها عن التحزب السياسي وجعل مهامها الأساسية حماية الحدود ، والسيادة الوطنية والمؤسسات الدستورية، والمساهمة في التنمية الوطنية.وان تخضع المؤسسة العسكرية للمساءلة والمحاسبة القانونية.
3. تقنين وتنظيم الخدمة الوطنية العسكرية بما يتفق والمصالح العليا مع الفترة الزمنية.

الفصل السادس: موضوعات عامة:

1. اعتبار اوراق ملتقي الحوار الوطني للتغيير الديمقراطي والقرارات والتوصيات التي خرجت منه دليلا ومرشدا للمرحلتين.
2. الحفاظ علي المظلة الجامعة للمعارضة وتطوير ادائها وميثاقها حتي يكون اساسا للدستور المستقبلي.
3. لايتم التعديل في هذا الميثاق الا في المؤتمر التنظيمي العام للمجلس الوطني وبثلثي أعضائه.

اللجنة السياسية بالمفوضية الوطنية للتغيير الديمقراطي

2011/3/30م